

الأغلب في نطاق المغرب العربي⁽⁵²⁾.

وعلى العموم فإن النقد الروائي - على الرغم من كل شيء - لم يستفد من هذا المنهج بكل مصطلحاته، وتفصيله الدقيقة⁽⁵³⁾ وربما كان الشعر أوفر حظاً من الرواية في هذا المجال، مع أن البنيوية التكوينية ارتبطت تطبيقاتها في الغرب بفن الرواية في المقام الأول سواء عند «لوكاتش» أم عند «غولدمان».

ويضعنا كتاب محمد كامل الخطيب: «الرواية والواقع»⁽⁵⁴⁾ أمام إشكال يتعلق بالاختلاف بين القسم الأول، والقسم الثاني من المدخل الذي صدر به الكاتب عمله؛ ففي القسم الأول يتضح أنه ينطلق في دراسة الرواية العربية من خلفية اجتماعية وسياسية يمكن اعتبارها بمثابة موقف واختيار إيديولوجي واضح للناقد نفسه، حتى ليبدو أنه كان من الضروري تصنيف هذا الكتاب ضمن النمط النقدي الروائي الأول الذي رأينا أنه كان ذا طابع سياسي وإيديولوجي مباشر، ذلك أن تصور الناقد في هذا القسم يمكن أن يلخص على الشكل التالي:

يعتبر الناقد أن الرواية العربية المعاصرة على الخصوص يمكنها أن تفسر تاريخياً واجتماعياً انطلاقاً من تتبع حياة المثقفين البرجوازيين الصغار ومن خلال الدور الذي قاموا به لمساعدة الفئات الاجتماعية الحاكمة على خلق إيديولوجيا «معاصرة» (أو هي تتخذ مظهرياً هذه الصفة)⁽⁵⁵⁾. ويُستنتج من ذلك أن جميع الروايات العربية بالتقريب تعالج هذه المشكلة نفسها. كما أن من يقرأ الروايات العربية سواء من القراء العاديين أو من النقاد يعتبر دائماً هذا التصور الاجتماعي لدور المثقفين بمثابة عين فاحصة نقرأ بها النتاج الروائي العربي، ولا يستثني الناقد ذاته من هذا المجال⁽⁵⁶⁾.

= ورؤية الواقع الاجتماعي - دراسة بنيوية تكوينية. وإن كنا نترك للغير أن يحكم على هذا الأمر فقد صدر كتابنا عن دار الثقافة 1985. البيضاء.

(52) هناك محاولة نظيرية وتطبيقية في إطار البنيوية التكوينية تبدو لنا ضعيفة القيمة بسبب الطابع الارتجالي وانعدام التوثيق، والسرعة في بناء التصورات والانتقال إلى غيرها، نقصد بذلك كتاب محمد ساري (من الجزائر) وهو بعنوان: البحث عن النقد الأدبي الجديد. دار الحدائث، ط 1، 1984.

وينظر يوسف اليوسف: مقالات في الأدب الجاهلي. وزارة الثقافة دمشق، 1975. والظاهر لبيب: سوسيولوجية الغزل العربي. ترجمة مصطفى المسناوي (عيون) دار الطليعة، -1987

(53) انظر ما قلناه عن بعض هذه التفاصيل في مدخل هذا الفصل ابتداء من الكلام عن جورج لوكاتش وانتهاء بغولدمان.

(54) صدر عن دار الحدائث، بيروت. ط 1، 1981. (وهي المعتمدة في هذه الدراسة).

(55) المرجع السابق، ص 10.

(56) المرجع السابق، ص 14.